



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2016

خلال ندوة عقدت مساء أمس الأول بمحافظة الجھراء بعنوان «كيف يكون الإصلاح السياسي والاقتصادي؟» علي الدقباسي: تغيير النظام الانتخابي وإعادة توزيع الدوائر المدخل الوحيد لإصلاح النظام السياسي في الكويت

الرابعة د.فهد الحربي إن أولى خطوات الإصلاح السياسي تكون بالاختيار السليم بأن يمثل هذا المواطن ونحافظ على حقوقه ففي فترة سابقة كان هناك مجلس إصلاحي كان همه الوطن والمواطن ولكن لم يعط الفرصة لترجمة إصلاحاته وجاء بعده مجلس لم يحقق الطموح للشعار الكويتي وليس قادرا على تحمل المسؤوليات المناطة به.

وزاد الحربي بأنه في شهر مارس الماضي صدرت الوثيقة الاقتصادية من قبل الحكومة وأريانا فيها بعض البنود المستغربة كتملك المواطن محطات كهربائية أو محطات وقود فليس من السهل أن يمتلكها الكويتي وتكون تحت تصرفه ونلاحظ أن المجلس السابق لم يبين رأيه بها ولا حتى قام بمناقشتها.

وأضاف أن ديوان المحاسبة هو سلطة رقابية تتعاون مع مجلس الأمة لرصد كل التجاوزات وإيصالها للجنة المالية ومن ثم إلى رئيس المجلس، ففي المجالس السابقة قبل تعديل النظام الانتخابي نجد أن تقارير ديوان المحاسبة تحظى باهتمام كبير يصل إلى استجواب وإسقاط الثقة لكن أي تحرك جدي بشأن تقارير ديوان المحاسبة.

وقال: نحن الآن أمام مرحلة جديدة يجب علينا أن نحافظ فيها على مصلحة المواطن وحقوقه ونقوم بسن التشريعات التي تؤمن الحياة الكريمة له.



جانب من الحضور خلال الندوة

كانت تضر المواطن بشكل مباشر وتمس الأجيال والاقتصاد فلو رأينا قانون المدينة الجامعية الصادر عام 2004 كانوا يريدون أن يسقطوه وعليه يترتب إلغاء هذه الجامعة التي ينظرها المواطنون لرفعة البلد وتطويره من الناحية التعليمية.

وأضاف الهيلم أن هناك أيضا قصورا وعيوبا في قانون الخطوط الجوية الكويتية الذي أصدره من الطيارين من وظائفهم وقانون البصمة الوراثية قانون معيب وفيه الكثير من الخطورة الأمنية والاجتماعية ويجب علينا الاستفادة من أصحاب الخبرة من أجل مصلحة الكويت فهي أمانة ويجب أن تكون أمينين في الاختيار حتى يصل الإصلاح، وبدوره، قال مرشح الدائرة

أمور الجنسية وإصدار الصحف ودور العبادة فلا نرى هناك سيادة والدليل قانون المطبوعات والصحف الذي يمكن المتضرر من اللجوء إلى القضاء فهذا تناقض يجعلها المرشح سيادية ويصدر قانونا يسمح باللجوء إلى المحكمة.

وبدوره، قال الناطق الرسمي باسم الحركة السلفية فهد الهيلم إن الإصلاح السياسي الحقيقي يأتي من خلال تعديل الدستور حتى لا يكون هناك تضارب مصالح، مضيفا أن الدستور كان جزءا من الحل في الستينيات واليوم أصبح أيضا جزءا من المشكلة حتى يتم إعطاء المزيد من الحريات ومشاركة الشعب في إدارة الدولة وحفظ المال العام، مشيرا إلى أن المجلس السابق أغلب قوانينه

وبرلماني فالمجتمع الكويتي أصبح مستاء من القوانين التي صدرت، لافتا إلى أنها قوانين غير المشمولة، وتعهد الدقباسي في حال وصوله للمجلس بأن يدافع لتغيير النظام الانتخابي الحالي فهو نفس النظام السابق مضمونا لكن اختلف بالشكل فلا بد من تحقيق التمثيل النسبي حتى يكون للشعب كلمته وصوته.

من جانبه، قال جزار القحص إن الإصلاح السياسي الحقيقي يأتي بحسن الاختيار والعمل على إيصال الكفاءات من أبناء هذا البلد حتى يقودوا المسيرة برؤية صادقة وواضحة تنهض بلدنا في السنوات الماضية كنا نتمنى اللجوء إلى صناديق الاقتراع لنصحح الوضع الحالي الحاصل من تخبط حكومي



النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة علي الدقباسي

رب أسرة بسبب قلة الفرص الوظيفية وصعوبة الحصول عليها إلا إذا كان هناك غطاء سياسي ومحسوبية، فهناك الكثير من الشباب يجرم من الترقية وهي مستحقة ويلجأ للمحاكم الإدارية حتى تنتصفه لأن الحكومة جعلت المحسوبية أمام هؤلاء الشباب الطموحين، مؤكدا أن قانون دعم العمالة الجديد لا يوجد به أمان وظيفي لأنه وضع لمصلحة الشركات والتجار وبدلا من أن يجذب الشباب الكويتي أصبح القطاع الخاص بيئة طاردة وغير محبة.

واستغرب الدقباسي من وجود مواطنين لا يستطيعون أن يمارسوا حقهم في الانتخاب ومثال على ذلك منطقة النهضة فالبرلمان السابق أصدر قوانين

كثيرة وتغافل عن احد حقوق المواطنين في الانتخاب والتصويت للمناطق غير المشمولة، وتعهد الدقباسي في حال وصوله للمجلس بأن يدافع لتغيير النظام الانتخابي الحالي فهو نفس النظام السابق مضمونا لكن اختلف بالشكل فلا بد من تحقيق التمثيل النسبي حتى يكون للشعب كلمته وصوته.

من جانبه، قال جزار القحص إن الإصلاح السياسي الحقيقي يأتي بحسن الاختيار والعمل على إيصال الكفاءات من أبناء هذا البلد حتى يقودوا المسيرة برؤية صادقة وواضحة تنهض بلدنا في السنوات الماضية كنا نتمنى اللجوء إلى صناديق الاقتراع لنصحح الوضع الحالي الحاصل من تخبط حكومي

جزاع القحص:

الإصلاح السياسي

الحقيقي يأتي

بحسن الاختيار



فهد الهيلم:

الإصلاح يأتي

من خلال تعديل

الدستور



حديث عن الإصلاح السياسي والاقتصادي



جانب آخر من الحضور



تأخبو الدائرة الرابعة خلال الندوة

السهو: البطالة في الكويت تمثل مشكلة حقيقية تؤثر على استقرار المجتمع

قال مرشح الدائرة الرابعة حمد السهو الشمري إن قضية البطالة في الكويت تمثل مشكلة حقيقية قد تتحول إلى سبب في زعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مضيفا أن هذه القضية تعد بمنزلة شبح أزمة في ظل عدم وضوح الرؤية في آليات التوظيف في ديوان الخدمة المدنية وتدني أسعار النفط، لافتا إلى أنه قد يكون من الصعب بعد اليوم توفير فرص عمل مناسبة للشباب، بسبب تشبع قطاعات الدولة من بعض التخصصات وتكدس العمالة الوافدة في الدرجات العليا في السلم الوظيفي، بالإضافة إلى عدم ربط احتياجات سوق العمل مع المؤسسات التعليمية، ما خلق خلا في نظام التوظيف في «الديوان» الذي يحتاج إلى نظام، وأضاف السهو أن وجود البطالة في مجتمع كالكويت صغير في عدده

تشكل نسبة المواطنين فيه تقريبا 30% من إجمالي السكان ولديه وفرة مالية ووفرة نفطية كبيرة ونقص مؤد في الأيدي العاملة، نتج عنه خلل في التركيبة السكانية، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن هناك خلا في السياسات المطبقة للتوظيف وتلك الواجب توافرها لخلق المزيد من فرص العمل للكويتيين في القطاعين الحكومي والخاص.

وأكد السهو أن الحكومة وقفت عاجزة عن وضع الحلول العملية أمام ظاهرة إنهاء عمل الكويتيين في القطاع الخاص، ما أدى إلى عزوف الكثير من حديفي التخرج عن التوجه إلى القطاع الخاص خوفا من عدم الاستقرار الوظيفي وهذا يخالف توجهات الحكومة في توكيت القطاع الخاص.

وتساءل السهو عن إجراءات الحكومة في مواجهة إنهاء العمل للكويتيين وتسربهم من القطاع الخاص، وكذلك إجراءاتها في مواجهة التوظيف الوهمي، لافتا إلى أنه في كل الفصول التشريعية يناقش المجلس قضية البطالة ويحدد لها جلسة خاصة وتخرج بالعديد من التوصيات ولو أن الحكومة ألزمت نفسها ببعض هذه التوصيات لكانت القضية اليوم في طريقها إلى الحل.



حمد السهو الشمري

Back to School

40%

خصم يصل إلى

على تقويم الأسنان

* العرض ساري من 11/1 إلى 2016/11/30

222 10 222

EasyDentalQ8

إيزي إي
Dental Center دنتل للأسنان